

تطبع وتشر على نفقة جمعية النشأة الوطنية للاهالي والبلاد المصرية

مكتابات الاهالي

تكون بمنزلة (جريدة الاهالي) أو باسم صاحب امتيازها (- - - - -) بمصر

جريدة (الاهالي) تقبل المراسلات الغير خاصة بأجرة البريد متى كانت متعلقة بشؤون عموميه أو بأموال أهليه وتنفرد بها بكل شكر ومجاناً لا تنشر الجريدة ولا تعقد رسال المدح ولا امره ولا كل ما كان من شأنها ومريم

مح إدارة الجريدة تفرج صاحب الشجر بغير بدائع الشجر بدلالة بجو رسراي عابدين اعلمه

الرسائل التعريفية تكون باسم (الاهالي)

صندوق البوستة - غزة ٢٦٠

جريدة اهلية (سياسية) اخبارية اصلاحية تصدر يومى الاثنين والخميس من كل اسبوع

أجرة نشر الاعلانات تنقرباً. تنفق مع إدارة الجريدة

مصر في يوم الخميس ٢٢ جمادى الثاني سنة ١٣١٢

١٢ كيهك سنة ١٦١١

٢٠ ديسمبر سنة ١٨٩٤

اعلان

مطبعة الاهالي والبلاد مستعدة لطبع سائر انواع المطبوعات بالنفقات التي تستلزمها عملية الطابعه ليس الا

مشمولات هذا العدد

عجائب الميزانية ومستغراتها . مشروعات نظارة الحفانية الحديثة . القائمة الهيفاء . وعدم تأثرها من عيون الرقباء . جواب رئاسة المجلس الخصوص . على ما كان وما سيكون . الشركة التجارية القضائية . نقابة الاشرف . جمعية الترقى الادبي بالاسكندرية . جاهين بك مكارم . الجامع الازهر العمود . منشورات متنوعة المحاميين الابتدائيين . وظلامتهم من الحقاين

مستغرات الميزانية وعجائبها

(تابع الكلام على نظارة المعارف)

ولكي لا يتصور القارئ ان مصاريف المدارس هي بأسرها ماهيات معلمين . وحيداً يبادر لذهنه ان مبلغ التسعة وستين ألف جنيه جاري صرفه في وجهه الشرعيه . تقدم للقراء بياناً وجيزاً عن كيفية صرف هذا المبلغ العظيم الذي لو صادف السائل عاقلاً يصرفه بذمة طاهرة ونية سليمة خالصة . وخبرة واسعة . لا فاد البلاد فائدة تذكر

اما ذلك البيان فهو عن بعض اقلام عمومييه وعن المخصص لبعض المدارس وعن

التلامذة الجاري تعليمهم بها وماهيات نظارها فن ذلك ٧٥١٤ جنباً مصاريف سائرهم ومكانات متنوعة وأجر نقليات وبدل سفرهم . والغالب انها قية نفقات بعض رؤساء النظارة الذين يسافرون الى الخارج الاجنبية سنوياً لدرس الرياضه والتزهية بها واحضار الكتب المعلومه . وبعض الهدايا المقبومه وذلك بخلاف ٨٠٠٠ جنباً تقريباً ثمن كتب وآلات وادوات

المدرسة الخديويه

ميزانيتها ١٠٠٤٩ جنيه بزيادة ٢٤٦ جنباً على ميزانية العام الماضي من ذلك ألف جنيه ماهية الناظر والسبعة آلاف جنيه ماهية ٧٦ موظفاً بين مدرس وضابط وكتيب وغيره

المدرسة التوفيقية

مخصصها ٩٥١٠ جنيه بزيادة ٨٨١ جنيه عن العام الماضي منها ألف جنيه ماهية ناظرها والباقي ماهية ٧٠ موظفاً بين مدرس وضابط (ومترجم) وغيره

مدرسة الطب

مخصصها ٧٦٨٨ جنيه بزيادة ٦٢٣ جنيه عن العام الماضي منها ١٠٠٠ جنيه ماهية الناظر وهذا المرتب وان كان عظيماً بالنسبة لناظر مصري قديماً على بقية نظار المدارس المصريين . الا انه على ما يقوله الخبراء ان ذلك مقدمة لصيغة هذه النظارة بلون اجنبي ان لم يكن في عدل لكان في الذي

عليه . والمدرسة الخديويه هي التي روت هذا الحديث على عهدتها لمن يعلم وفيهم . ويوجد بها ٢١ موظفاً بين وكيل ومدرسين ومحضرين وغيرهم اما تلامذتها فمشره . منهم تلميذ راسي في الفروع هو - - - - - الانتباهية ولا عبوة بين يوجد في هذه الفرقة من الطب بطريقه غير قانونية اما الفرقة الثالثة والثانية فلا يوجد بهما ولا تلميذ واحد . لعدم دخول تلامذة للمدرسة المذكورة في السنتين الماضيتين نظراً للعقبات والصعوبات التي وضعتها نظارة المعارف في وجه طالبي الالتحاق بها . ويوجد بالفرقة الاولى (اي الابتدائية) سبعة تلامذة يكون المجموع ثمانية تلامذة . ينقص التلميذ من المخصص المدرسة نحو الالف جنباً تقريباً وهذا المبلغ الباهظ . فضلاعن انه مخالف لما قرره يعقوب ارثين باشا وكيل نظارة المعارف بكتابة الموسم . بالقول التلم في التعاميم العام . من ان الذي يتفق على التلميذ في المدارس العاليه ٨٠ جنباً سنوياً باعتبار المتوسط (صحيفة ١١ سطر ١٢) و ١٥٠ جنباً سنوياً باعتبار اكثر ما يمكن اتفاهه (صحيفة ١٢ سطر ٧) فان صرف مبلغ الالف جنيه سنوياً على تعليم التلميذ الواحد بارض مصر . ينادي بخلاف القائمين بهذا العمل . ويلزم التفات الحكومة لهذا الامر واهتمامها به قبل كل شيء . آخر . لصرف المبالغ المقررة لنظارة

المعارف في ما تقررت اليه . او حفظها في خزينة الحكومة حتى ين الباري على عليها بالشفاء . من مرضها الحالي

المهندسخانه

بين ناظر ومدرس و ١٠ تلامذة ليس الا . وهم ينقسمون الى اربع فرق يوجد في الفرقة الاولى تلميذان . وكذا في الفرقة الثانية وفي الفرقة الثالثة ثلاثة تلامذة . وكذا في الفرقة الرابعة . فتأمل . ولو خصصنا المقرر للمدرسة على تلامذتها الحاليين لخص كل تلميذ ٣٣٥ جنباً في السنة وهو مبلغ فادح ونقول فيه ما قلناه فيما قبله وان كان ادنى منه مقداراً ولكنه باهظ وفادح وزائد زيادة هائلة عما قرره يعقوب ارثين باشا في كتابه كما سلف الذكر

مدرسة الزراعة

مخصصها ٣٩٨٢ جنيه بزيادة ٤٧ جنيه عن العام الماضي ومرب ناظرها يبلغ ألف جنيه اي اكثر من ربع المخصص ويوجد بها وكيل وثمانية عمال بين مدرسين وضباط وغيرهم . ومخصص هذه المدرسة التي لا يمكن ان تقيم بها ثلث لحد اليوم على فائدة استفادتها البلاد منها . فانه ينقص نحو الثلثا جنيهه تقريباً عن مخصص مدرسة الحقوق التي تبلغ منها من افاضل الشبان ما برهنوا باعمالهم في القضاء المصري وفي مراكز النيابة . ما دل على انها هي المدرسة

الوحيد واليهان القوي الذي جث
وسجني البلاد المصرية من ازاره وفاره
ما يتغذى به جسمها وروحها عندها يغنيها
عن كل وارد اجني لدوائر القضاء ان
أنصف الدهر مصر واهلها وصح ما قيل
(مصر المصريين) (البقية تأتي)

نهني حضرة اخينا محمود بك حدي الشير
بالارناووطي (١) عدل سعادة ادريس
بك واعب (٢) بما ناله من اهلية واستحقاق
حيث تعين وكيلاً للست نزاً كتهام (٣)
احد اعضاء الشركة التجارية تضائية

الشركة التجارية التضائية

يعلم القراء والجمهور ما كتبناه تحت
هذا العنوان في العدد الماضي مما كان له من
الامية العظمى في طول العاصمة وعرضها
وخصوصاً في الدوائر العالية مالا يخفى على كل
مطلع خبير

ثم ما زالت لتوارد علينا الوفود . وتورد
الينا الرسائل من صباح يوم الثلاثاء لحسد
الدقيقة التي تسطر فيها هذه السطور . اما
الوفود فن الجائين المتعلقين بها تلك الجلة
فريق يفي ما نسب اليه . وفريق يوفد
لا اجابة لاشارة زيد . ولا ابتغاء لمصلحة
بكر . وانما اجابة لتلازم الضمير بنشر حقيقة
لم فصلنا جملة واحدة . بل وسلطنا اجراء
متفرقة . من افواه متعددة . سيغيب سائق
احاديث متنوعة . والحديث ذو شجون

ثم لا انكر ان من طالع تلك الجلة
لا يسمع الا ان يحكم بانها لم تنشر الا بعد
تداول وتدبر في تحريرها . وعقب تأمل
وترو سيف وضعها . واتقاد وافئق على
نشرها . بالصفة التي نشرت بها . وانما لم
ننشرها الا على نية التحيز لقمة ذوق اخرى
وقصد الانتصار للجانب القوي على الجانب
الضعيف

ولكن ماذا يقول الآن من يحكم هذا
الحكم بعد ان يطالع في هذا العدد بمجل ما
استنتجنا من اولئك الوفود . ومن تلك
الرسائل ما يدل دلالة صريحة على الانتصار
اليوم للجانب الضعيف على الجانب القوي
لاشك ولا ريب فيانه يقول - بعد ان
اخذت جريرة الاهالي حظها من الجانب
القوي - قد مالت عنه وانقلب عليه -

ونمازت للجانب الضعيف الخلال منه نصيبها ايضا
هذا اذا كان القاري لا يدري علم
الشرف والفضيلة - ولا يعرف قدر عزة
النفس والحفاظ على تليد الجذ وطارقه - اما
اذا كان يعرف ويدري وله اقل جامعة بين
بحر جريرة الاهالي - فلا يقول الا ان
ذلك المحر قد كتب ما يكتبه بعد تشيع
فكره من محته - وحكمه يصدق روايته -
ثم وصله بعد ذلك من يثق بقولهم - ولا
تأخذ رية في حرية ضمائرهم وصحة تعهم -
ما يغابر روايته التي رواها - فأنف من
الاصرار والتنادي على قول قائله ثم ثبت
لديه قبضه - واخذ الزرع في نشر البيان
الذي وضع له - ليس بأكثر من تقريرة
مستنداً لروايته - ليكون الحكم بعد ذلك
مفوضاً لكل ضمير بحسب ما يربح اليه
وعلى كل الاحوال قلنا انترك كل

فريق يذهب بحسب ما يتبديه - احسانه
وباديه - ونترك ايضا كلام الفريقين
راضياً وساخطاً - حيث لا يهتار رضاها
معاً - ولا تنطربها معاً طاملاً انما غير مقدين
(ولن نقيد) لو احد منهما بتعهد والالتزام
ذلك ثم نقرر خلاصة ما استنتجنا في هذا
الجانب . الشركة التجارية التضائية - شركة
موجودة في العاصمة ولا شك في وجودها
ولا ريب وهي على ما وصفناها به في العدد
القائم من كل الوجوه - ولقد علمنا من
الرسائل التي وردت علينا ومن المعلومات
التي ساقها القدر الينا - كثيراً من اعضائها
ومحل مركزها العام - ونزوعها بالتمسك
العاصمة والمسائل التي اصطادتها بها كما
لقد ابرم مما لا نريد ان نتعرض اليه حتى
تنطق به الجادات كما استلزمنا سيغيب العدد
المسائي - وانما كما انطلقت الجادات بنهي

اودت القوانين على امر شرنا اليه اشارة
خفيفة حتى لا نغرم قنواء الجريدة من ما
ينشر غيرها متعلقاً بهذا الخصوص هذا ولا
وناقياً ان دعوى الزوجة القائم بشأنها
الخلاص بين ورقة جنك كل البرانس حليم
بشالم تصل اليها يد الشركة المتوء عنها لحد
اليوم - وانما هي دعوى اعتيادية - رفعت
الى المحكمة الشرعية - بعد الاذن لها بسماحها
من نظارة الحقايق الجليله جرياً على ما هو

قد وضع اعمامه والخاصة ان يروا . ليس
من كل كذبة بهذا المعنى فقط بل ومن كذبها
او بحث لنا بها . ولكنا لنعاق بالرجاء
والانتقام المشغوعين بديارات الحث
والخبر على متابعة الكلام في هذا
الموضوع سواء كان يستهينشهم ام اعضاء
الجنة لمواصلة العمل فيما وضعه امير البلاد
في اعتناهم الرينة واحاله على ذمهم الظاهرة
او كان يبين ما يحدث في هذه المسئلة
مما يستحق الذكر . لتكون خاصة
هذه القصة الشريفة وعامتهم على علم بحدوث
عصرهم الجديد . ومستقيم السعيد . ولا
سيما انهم لم يقطعوا لحد اليوم بالثقات
الحكومة نهائياً لهم . ولا هاتم قطعياً
بشأنهم . نظراً لما ذلتهم عليه حوادث
الماضي من اغفال امرهم كل الاغفال . ونظراً
لما يهدونه في حياحة السيد البكري من - مو
السياسة - انظر سيف مواقف التدبير
فضلاً عما لاحظه من الوجهة والاعتبار
ورفعة القدر والكتابة والاكثر . بين خاصة
القوم وولادة الشأن . مما لا يمد معه ان
تحول حرارة الغيرة الحاصلة الآن على
الامر . ان لا نرى كل ما يهتد المطامع
من رطبهم ويأسهم فتعود الحال الى اسوأ
كما كانت عليه

اما الاشراف فيقسمون من اللجنة ان
تواصل العمل حتى تصل الى ما لا عين رأت
ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر
وبعد ذلك ان امتهان ان تصنع لهم خيرا
دعوا لاعضائها بخير . وان لم تستطع ذلك -
فتضع لهم من القواعد والنظومات ما يفيق
لهم ما يأيدهم من نتائج سعيهم وكدهم

نشر في هذا العدد الخطاب الذي
حرره ابراهيم بك مصطفى الى يعقوب
ارتون باشا وكان سبباً في احالته على مجلس
التأديب - ليعلم قراء هذه الجريدة مقدار
ذلك الخطاب . وليكون اساساً لما سنأتي عليه
من الكلام مع رئاسة المجلس المخلص المخلص
بهذا الموضوع في الاعداد القادمة
وكيل المعارف العمومية سعادوا لوقد قدم
حضرته ليري

ان المعاملة المبلومة بالقسوة والامتهان
التي اصادفها من سعادتك في غالب جلسات
الجنة دلتني على ان وجودي في هذه اللجنة

متبع في امثاله - وان الجمل المقدريين
المدعية والين وكلانها - جعل لا يخرج عن
حد الاعتدال ولا يتجاوز ما يقدره - بل
خبر بما تستلزمه تلك الدعوى من
النفقات والاعقاب - سواء كان بالعاصمة او
بالارياف او بالانانة العالية . اما موضوع
الدعوى من حيث كونها حقيقة او ليس
لها من جانب الصحة ادنى نصيب . وما قيل
فيها وما شاع عنها مما ياتي بالمستندات المقادة
شدها - وما طرأ عليها من الظروف السياسية
والصرف الادارية - فسيبين كل ذلك في
رسالة تحت امضاء حضرة الناضل ابراهيم
افندي القاني الذي هو الوكيل عن الست
المدعية والذي هو اعظم مصدر لهذه البيانات
والايضاحات - على اننا ان عثرنا على
معلومات اخرى تؤيد هذه الرواية او
تناقضها بادرتنا بنشرها بعد تأييدها يا يصل اليه
حد الاستطاعة والامكان - اما تلك المسئلة
فقد بلغ امر الخلاف فيها بين الدوائر العالية
بسبب منع المحكمة الشرعية عن النظر فيها
مطلقاً هالكا جسدا بحيث كانت ان تقضي
لازمة وزرية حيث كانت هي التي الواضع
الذي دام الكلام علسا في هذا اليوم
لولا ان عزيز البلاد واميرها قد لاذها
بسامي حكمته وحل عقدها به الي ارادته
وبات الجمهور في انتظار حسمها نهائياً على
ما لا يضر مصالح الجانبين - حفظاً لكرامة
ال البيت الخديوي الكريم - من الوقوع
في هاوية المشاكل والمنازعات المسبة بالشرف
والاعتبار ومقام السيادة والجلال العائنة
لهذه المسئلة التي لو صادفت في طريقها ادنى
تدبر لما وصلت الى الحد الذي وصلت اليه
ومضى انتهى العمل فيها قطعياً بادرتنا بنشره
للقراء

نقابة الاشراف

اللهم اغفر لي عسدر الحررات التي
وصفتي لمس واليوم من مصر والارياف
الملك انت الثواب الرحيم - لا شك ان
الباري سبحانه وتعالى لو استجاب دعوتي
هذه لامسيت من اوليائه المقربين . الذين
لا خوف عليهم ولا هم يحزنون . اما تلك
الحررات فلا نعاق بالابتلاء علينا ولا بما كان
لما كتبناه بالعدد القائم تحت هذا العنوان
من حسن القبول وعظيم التأثير . حيث

فصلا عن خلوه من الفائدة كله مشقة لي
ولساعتكم ولهذا حرصاً على فائدة اللجنة
نفساً وعلى كرامتي أيضاً التمس من عطفكم
اقالني من اللجنة الادارية ولجنة الامتحان
ولعطفكم الشكر في ٢٢ أكتوبر سنة ٩٤
(ابراهيم مصطفى)

لقد اطلعنا بجريدة القيوم الفسراء
الصادرة بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ٩٤ مرة ٤٦
على الجملة الالية

فاننا ان نذكر انعام جلالة ناصر الدين
شاه ملك العجم على صديقنا الفاضل سعادتلو
شاهين بك مكاريوس بنشان الشمس
والاسد (خورشيد) مع لقب سعادتلو
فهذه خالص التهنئة ونرجو لمدوام الارتفاع
في السعادة والسيادة

ولقد قدم بهذه المذانية لجلالة الشاه
هذه القصيدة الغراء فاجابنا ان نخلي بها
جيد الصيغة قال سعادته وقد اجاد

(الاهالي) وهي - نحو العشرين بيتاً
من احسن ما قيل - وبالغ ما يقال - وقد
منعنا عن ذكرها خلة الجريدة - واننا
لنقدم لسعادة الفاضل المزم عليه - اعظم
التعاني - واسمي الاماني - بدوام التقدم
والارتفاع الذي هو في الحقيقة تقدم عالم
المعارف - لان انعطاف الملوك لاهل اي
صناعة كانت دليل واضح على سمو شرفها
ورفعة مكانها - جزى الباري عن هذه
الصناعة الشريفة خيراً - سعادة الفاضل
جاهين بك مكاريوس اوكل من استحق من
اهلها بجده وفضله شرفاً ينمو به قدرها -
ومعبداً يعتز به شأنها وامرها

✽ الازهر المعمور ✽

لا شك ولا ريب في ان الوظائف
السامية المقدار - العالية الدرجة - والاعتبار
لا يعظم شأنها ولا يكل نغرها ومجدها -
الا باهلها - ويحسن تدبير القائمين بها - الذين
تزدهي باعمالهم - وتكبر في العيون بمجزمهم
ومزمهم - ومن كل في رب من هذه
الحقيقة المقررة - فاعليه الا ان يقصد
الازهر المعمور - ويشاهد ما دخل عليه
من الإصلاحات وما تقر فيه من القواعد
والنظامات - منذ ما سبقت ادارته
الى عهدة صاحب الفضيلة سيادة الاستاذ
الشيخ حسونه النواوي - واننا لا نريد ان

نأتي بشيء من معلوماتنا يؤيد هذا القول
الا بعد ان نقل لحضرات القراء ما ذكرته
جريدة المؤيد الغراء متعلقاً بهذا الخصوص
بمدها الصادر بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ٩٤ مرة
١٤٤٩ حيث قالت ما نصه بالحرف الواحد
من يوم عين صاحب الفضيلة الاستاذ
الشيخ حسونه النواوي وكيلاً لمشيخة الجامع
الازهر وهو يتوجه الى مقر وظيفته
للملاحظة ما هو لازم لادارة شؤنه والنظر
في كل ما يتعلق به

وفي هذا اليوم استدعى لديه جميع
خدمة الازهر الشريف المنوطين بالضبط
به وبالنظافة والى عليهم الاوامر في القيام
باجراء وظائفهم وتشدد التأكيد في العناية
بامر النظافة

وقد طلب جميع القوانين المتعلقة بامتحان
الطالبة وتوزيع الكساي المتعلقه وبالضبط
في الجامع للنظر فيها وطلب أيضاً اخراج
كشف بأسماء حضرات العلماء وما هو
مرتب لكل واحد منهم وكشف بالجزريات
الجاري صرفها كل يوم والازهرين جميعاً
مستبشرون يستقبل سعيد للازهر على يد
فضيلته بقدر ما يعرفون من فضله وما يديه
من الاهتمام بشأن الجامع الشريف وكل
ما يتعلق به

(الاهالي) ونزيد على ذلك ما علمناه أيضاً من
ان فضيلة الاستاذ المشار اليه تعابيراً شغافياً
مع ناظر ديوان الاوقاف عن ايجاد محل
يكون مركزاً للنظر في شؤون الجامع
فوعده بالمساعدة وجاري التروي في امره
والذي استلفت فضيلة الاستاذ لذلك مآراً
من ان عدم وجود مثل هذا المل يقضي
لتضرر ارباب المصالح من السعي المنزل من
يكون شيخاً للجامع عند اي غرض كانت
ومن ما يتكبدونه من المشاق والصعوبات
وخصوصاً عند الامتحانات المتعاقبة اجرائها
للحجائرين الذين يطالبون المعافاة من القرعة
العسكرية - او الذين يطالبون التدريس -
وقد نبه أيضاً على امامي القبايين القديمة
والجديدة بالازهر المعمور بان يتقدم احدهما
عند الصلاة ويتأخر الآخر ريثما يتم الاول
صلاته وذلك منعاً لما ينشأ عن صلاحتهما
معاً من التشويش الذي يحصل من الملقين
للإمامين - وقد استبدل أيضاً طريقة

✽ رسالة ✽
(بمعرفة) (لا) على مسؤولية صاحبها
اطلعت على رسالة مدرجة في احدي
الجرائد الصادرة في ١٣ ديسمبر الحاضر
بامضاء مصطفى يقضن شرح حكم صادر
من المحكمة الابتدائية الاهلية في قضية تخص
حضرة السيد حسن موسى العقاد مع آخرين
وما يوسف عليه ان تلك الرسالة كلها
سفسطة واكاذيب لان هذه القضية لم
سكن بشأن تخرج ولم يحكم بالغاء الحقوق
المدعي بها بل موضوعها انها متعلقة بثمانية
وعشرين فداناً مشترى حضرته بموجب عقد
رسمي تجسراً خرون (من هم ياترى ٠٠٠)

على اغتصابه في حال غيبته بطرق احتيالية
والحكمة الاهلية حكمت بالانظر هذه القضية
على المحكمة الشرعية للفصل فيها - ومن هذا
يتبين ان كل ما ورد في الرسالة المذكورة
انفا هو مغاير للحقيقة وليس لعيب ان
صاحب الغرض يكتب رسالة مشحونة بالبهتان
الافتراء لمن كانت المصالح فحيلم على
الازهر عند الزوم لاختبارهم حيث ان
العادة المتبعة قبل الآن كانت مشيخة الجامع
تكتفي بشهادة يقدمها المرسل للاختبار وبناء
عليها تكتب للجنة الزوم باهلية المحتج
واستعداده - اما الآن فبعد هذه الشهادة
يصير امتحانه أيضاً عن يد وبحضور صاحب
الفضيلة الاستاذ وكيل المشيخة هذا فضلاً
عن تمييز الاعمال المتعلقة بالدواوين سواء
كانت مختصة بمرتبات او بوظائف وما اشبه
ذلك والغاية ان الجمهور والازهرين
مستبشرون يستقبل سعيد للازهر على يد
فضيلته كما قالت جريدة المؤيد الغراء واننا
نسأل لسيادة استاذنا الجليل معونة من
الباري وامداداً منه على القيام بهذه المهمة
الخطيرة ونسأله حسن المال - وخير
الخواتيم

لان من يدعي دعوى ضد الحق لا يمكنه ان
يعارض الحق بالباطل ولكن الامليات
الجريدة التي تعهدت يوم نشرها انها لا تكتب
غير الحق ولا تنشر الا الصدق ولا تعرض
لمدح زيد وذم عمرو ولا تكون واسطة لنشر
مثل تلك الرسائل المختلفة وخصوصاً متى
كانت مهضات بانفضالات مصطنعة حتى تنزه
عن المداخل في شؤون العائلات المتعبرة
(علاوة على من تداخل في بينهم من الحامين
والاوروابوين وغيرهم) ولا بأس ان تندد
باعمال السطو والتداخل في التوكيل لامرماً
كاشاع وذاع وملاً الاسماع - حتى وصلنا
شيء عن ذلك نشرناه بحرقه ولو لم يكن
تحت عهدة مرسله ومن شاء فليخبر

كتبه امام السيد حسن
مصر في ١٥ ديسمبر سنة ٩٤

لقد اطلعنا على ما يأتي بجريدة القار
الفسراء الصادرة بتاريخ يوم الاثنين ١٠
الجاري فاخترنا نقله عنها مشفوعاً بملاحظة
قد استفتنا اليها بعض الاصدقاء

قد قامت الجمعية الوطنية المسماة
بالترقي الادبي بتثليل رواية البارحة باللغة
العربية بلمس زبني كان لها الحظ الوافر
من الفجاح المستحق من جمهور الوطنيين
الذين كانوا حاضرين التثليل وهذه الرواية
قد مثلت احوال وعوائد العرب في الالعصر
الغابرة للناشرين بنجاح فائق الحد واما
المثلون فانهم قاموا بأدوارهم اعظم قيام

من الغربان جريدة القار الغراء التي
تطبع باللغة الفرنسية بغير الاسكندرية
تذكر قيام هذه الجمعية بشخص تلك
الرواية العربية - وتسكت عن ذكر ذلك
بقية الجرائد المصرية - التي تطبع بالثغر
باللغة العربية - والتي لا يتخلو عدد من
اعدادها الا وفيه كلام عن التشخيص العربي
سواء كان بالثناء والاطراء على القائمين به -
او كان باستقالات الانظار نحوه واستنباض
النعم لمساعدته وبالبكاء والعويل على لقاعد
الحكومة عن مد يد المساعدة اليه وما اشبه
ذلك - ولا يمكن ان يحتمل عدم وصول
الجرائد بالثغر او مكاتبهم - اذا قدرنا
المستحيل وفرضنا انه حصل سهو في دعوتهم
لحضور هذا الاحتفال

والامل ان لا يكون المانع من ذكر الجرائد لهذا التباين ما اخبرنا به بعض المعارف من ان اعضاء الجمعية وجيع الذين قاموا بتخصيص الرواية هم من المصريين البحت . ونحشى ان نقول (الحقوقيين) حتى لا يهتما سيي النية بتعصب او تعريض . وعلى كل الاحوال فاننا في انتظار ما يصلنا من المعلومات من الثمر بهذا الخصوص

لقد عثرنا بجريدة المؤيد الغراء الصادرة بتاريخ ١١ ديسمبر سنة ٩٢ غرة ١٤٥٠ على جملة نقلتها عن جريدة الجورنال اجبسيان (المصري) تحت عنوان (مثال من العدل الانكليزي في مصر) فاختبرنا نقلها عنها بالملاحظة المشفوعة بها . لتسجلها بصفتها جريدتها . للرجوع اليها . متى اضطررنا ظروف الاحوال للتعميل عليها ولقد طالعا ببعض الجرائد ان جناب اللورد كرومر وزير انكرا السياسية بمصر قد طلب اوراق هذه الدعوى لمراجعتها . ولعله يأتي فيها بما يبيض هذه الصفحات التي سودتها رواية هذه الجملة وكانت مثالا سببا لدى المصريين عن العدل الانكليزي بمصر . ولو بان يأمر باجابة متمس جريدة المؤيد الواضة بترجمة وشر هذا الحكم لارتياح الضامير وزوال بواعث الاستغراب من صدور . هذا اذا لم يتيسر لجناحه صنعاً يوجب على الجرائد المصرية بأسرها ان تعطر ارجاء البسلا بشكره والثناء عليه . وما ذلك على حكمة وسمو درايته وسياسة يعزى

مثال من العدل الانكليزي في مصر جاء في الجورنال اجبسيان ما يأتي منذ عدة اسابيع خرج احد العساكر الانكليزية يتأيل غلا من احدى الحانات فلم يجد وسيلة لانمام سروره احسن من ان يطلق الرصاص من طنبجه كانت معه على السكاب التي كانت تتبع ككأله . ولاراي احد رجال البوليس ما في هذا الامر من الخطر على الراحة العمومية تقدم نحوه لاعتصاب السلاح منه فما كان منه الا ان اطلق عليه رصاصة القته على الارض صريعاً يغبط في دمايه

وقد انعقدت في الاسبوع الماضي محكمة القنصلية البريطانية بقر الاسكندرية

لحاكمة هذا الجرم فبرأت ساحته مع ثبوت التهمة عليه . وسيكون هذا الحكم بمثابة قاعدة يعبر العسكري الانكليزي بتقضاها انه اذا قتل رجلا من رجال البوليس اثناء قيامه بوظيفته برأت ساحته وليس عمله من الجرائم العظيمة

ولكن اذا فرضنا ان عسكرياً مصرياً دعاه الطيش الى السكر ولدى خروجه من الحان رأي فرقة من العساكر الانكليزية وراءه فما كان منه الا ان التفت اليها واطلق على احد عساكرها رصاصة افقت الى اعدامه الحياة فهل كانت المحاكمة تبرى ساحة هذا الجرم او تعصي الجرائد الانكليزية عن اظهار سخطها وغضبها . اما كانت هذه الجرائد تقي من افواها على القضاة المصريين والشعب المصري بأقله عبارات السباب والشتم وتترسل جريدتها التمس والتندرد منها فيغ الصاقي تهمة التعصب الديني بهذا الشعب وتقول ان الشعب متوحش يخشى منه على حياة الاربين القيمين بين ظهرايه وتنتج من ذلك ضرورة دوام الاحتلال

ولم يكن في المجلس الانكليزي الذي شكل للنظر في تلك القضية تبرئة ساحة القاتل الذي شوهد متلبساً بجنايته والقول بعدم وجود اثر للجرم مادام القاتل عسكرياً انكليزياً والمقتول عسكرياً وطنياً قائماً بواجبات وظيفته بل اوغر الى الجرائد التي هي لسان حال الاحتلال باستحان هذا الحكم فقد قالت جريدة الاجبسن غازت (ان تبرئة ساحة المتهم كانت من الامور المؤكدة ثم قالت) ومهما كان حكم المجلس العسكري فان المتهم سينال تألم شديد الوطأة عليه وهذا التألم هو مجرد تفكره فيما ادت اليه عواقب الطيش في استعمال الرفوف الامر الذي كان في هذه الحالة سبباً في وفاة احد الحافظين على الامن العمومي ونحن في هذا المقام نرتي لخال الجرائد الانكليزية المضطرة الى مخالفة الضمير بابداء مثل هذه الاقوال فانها بعد ان دافعت مدة اثني عشرة سنة عما تراه مغلولاً للانكاز من الحق سيف الاستبداد ومن الحق في تلك سائر المعاهدات ومن الحق في تبذير الاموال ومن الحق في المظالم

اصبحت اليوم تدافع عن حقهم في اعدام النفوس البريئة

وهي لو تجاشرت من الآن على القول بان الامن العمومي غير مكفول في مصر فنحن نحبها صدقت واجبت في قواك ما دام للعساكر الانكليزية الحق في اعدام القاتلين بالحفاظه عليه اه يجرؤه

(المؤيد) ونحن نرى ان صدور الحكم ببرائة القاتل بالصفحة التي شرحت اتفاقا يقابل من جميع المصريين بالتألم والحزن اذ يعرفون منه مقدار قيمة دمايه البريئة عند رجال الاحتلال الرسميين وما هكذا كانوا ينتظرون

اعلان

في يوم ١٨ الجاري فقد الختم تعلقي وحيث انه لم يكن على وصولات ولا كيبالات ولا شرطيات ولا شيء يقال اني مطالب به . عدا المعاملات في محاسبات الدوائر . فاذا ظهر بعد شيء مما ذكر فيكون لاجياً ولا يعتد به على عيد الحضري بسوق الحصار الجديد بمصر

(تابع ما قبله)

شكايه وآئين . لفئة ضعيفة من الحامين فان عاملتنا الحكومة على حسب اللائحة القديمة وجب قبولنا لدى محكمة الاستئناف لذلك ولانه لا فرق بين من يمتحن في الابتدائي وبين من يمتحن في الاستئناف خصوصاً وان اللائحة القديمة صدرت في وقت كانت المحاكم الابتدائية ابتدائية محضة فاما وقد صارت مختلطة اي ابتدائية واستئنافية بقول قاضي المواد الجزئية حق الحكم في كافة مواد الجنيح ودعاوي المذازعة في العقار لغاية عشرة الاف قرش وجعل استئناف هذه الاحكام امام المحكمة الابتدائية (الا ما استثنى من بعض احكام الجنيح) فلا محل بعد هذا للتمييز بين الحامين الابتدائيين والحامين الاستئنافيين مادام الفريق الاول مشاركاً للثاني في معظم الدعاوي الاستئنافية وعلى الاخص فان اللائحة القديمة لم تكن تفرض على المحامي الاستئنافي امتحاناً اشد من امتحان المحامي الابتدائي

ولقاتل متعسف ان يقول ان الامتحان الابتدائي تسوعل فيه فقييب بان هذا الاعتراض بعينه متوجه على امتحان محامي

الاستئناف واذا كان التساهل حصل مع الفريقين على الشروع فأني مسوغ لللائحة على احدهما وتبين الاخر ولقيده اضعفه وقوة ذلك ونطشه ومن الاحق باللائحة الحامون ام من امتعنهم الذين هم متربعون دست الحكم بين الناس ومتولون المنصب العالية في الحكومة لان الامر بين انسان ذاتا يتأشد العدالة الامامولذا يقول الحكم الحبير (ولا تتر وزارة وزراخري)

وحل رضى عدل الحكومة انها بعد ان اتتني رجلا منها وأعيد اليوم امتحان الحامين وتوكلهم منها في قبول المستحق ورفض غيره ان تبطل عمل أمثلها ووكلائها استغفأوا بالمعامل معهم (الحامين) وبهذا للقاعدة الفقيه (من سعى في نقض ما تم من جهة قسعه مردود عليه) واشعاراً بقوتها متغافلة عن حكمة قول القوي الجبار (يد الله فوق أيديهم)

كل هذا اذا كانت الحكومة تبغي معاملتنا على اللائحة القديمة اما اذا ارادت اندماجنا تحت احكام اللائحة الجديدة فالشهادة والتمرين اللذان هما شرطاً لقبول امام الاستئناف والمحاكم الابتدائية متوفران لدينا اذ ان امتحاننا في القوانين بمعرفة لجنة مشكلة من كبار المحكمة المعتمد عليهم في هذا الخصوص والمعمل على ذمهم وحذقهم في الحكم في الاموال والائس هو بمثابة شهادة من مدرسة الحقوق التي غابها حصول حاملها على علم الحقوق والشرط الثاني شرط التميين مدة ثلاث سنين من اوفاه منا (وهو بنسبة خمسة وتسعين في المائة) له حق المرافعة في الاستئناف ومن لم يوفه ينتظر حلول الاجل الذي به يترافع في الاستئناف

وكأن عند وضع مادة الاحكام الوقية التي جعلتنا ضمن دائرة ضيقة لا تمنعها شعرواضعها بشدة وطأة هذا الحكم فأرخى عليه ستاراً هو قوله ولم (الحامين) الابتدائيين المتبولين الآن (المرافعة في المحاكم الابتدائية الاخرى والاستئناف اذا قدموا شهادة من مدرسة الحقوق

(البقية تأتي)

طبع بمطبعة الاهالي بمحل ادارتها صاحب امتياز الجريدة اسماعيل باظه